الأمم المتحدة

E/CN.3/2014/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 December 2013
Arabic
Original:

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والأربعون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل معروضة للعلم: إحصاءات الهجرة الدولية

إحصاءات الهجرة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢٣٥. وهو يقدم لمحة عامة عن مصادر البيانات لإحصاءات الهجرة الدولية وتوافر البيانات على الصعيد الدولي. ويوجز التقرير أيضا الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات الشريكة لتحسين عملية جمع وتوفير الإحصاءات عن الهجرة الدولية. ويطلب إلى اللجنة الإحصائية أن تحيط علما بهذا التقرير المقدم للعلم.

* E/CN.3/2014/1.

261213 231213 13-61445 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – المقدمة

١ – الهجرة الدولية آخذةٌ في الازدياد من حيث النطاق والحجم والتعقيد. وقد أججت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والتكنولوجية الزيادة في تنقل السكان عبر الحدود في جميع أنحاء العالم. وتتأثر جميع البلدان في العالم اليوم بالهجرة الدولية، سواء كانت بلدان منشأ أو مقصد أو عبور.

٢ – وعلى مر السنين، حظيت الهجرة الدولية، ولا سيما علاقاتها بالتنمية، باهتمام متزايد باعتبارها مسألة عالمية ناشئة. ونظرت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بانتظام في مسألة الهجرة الدولية والتنمية، فضلا عن حقوق الإنسان للمهاجرين. وعلاوة على ذلك، من أجل التصدي للتحديات المتصلة بالهجرة بطريقة كلية وتوفير محفل للدول الأعضاء لمناقشتها على الصعيد الحكومي الدولي، عقدت الجمعية العامة حوارين رفيعي المستوى كرستهما للهجرة الدولية والتنمية، الأول في عام ٢٠٠٦، والثاني في عام ٢٠١٣.

٣ – ورغم أن الهجرة الدولية قد انتقلت إلى صدارة جدول الأعمال العالمي، فإنه لا يزال هناك نقص في البيانات المتوفرة عن نطاق الهجرة وآثارها المتعددة على التنمية. وقد لفتت القرارات المختلفة الصادرة عن الجمعية العامة ولجنة السكان والتنمية[(١)] الانتباه إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة وفي حين وقتها ومفصلة عن الهجرة. ويمكن القول بوجه عام، إن الجمعية العامة واللجنة قد طلبتا اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل تحسين توافر البيانات المتعلقة بالهجرة ونوعيتها وقابليتها للمقارنة وتصنيف البيانات المتعلقة بالهجرة حسب العمر والجنس وخصائص رئيسية أخرى، وتعزيز القدرة الإحصائية وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين ووضع منهجيات موحدة ومؤشرات لتقييم مساهمة المهاجرين في التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

٤ – وبالإضافة إلى ذلك، طالبت الدول الأعضاء بتعزيز قاعدة الأدلة بشأن العاملات المهاجرات، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف ضد العاملات المهاجرات، وبتطوير منهجيات ومؤشرات موحدة لتقييم مدى وأثر الاتجار بالأشخاص. وبعد أن صارت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية كثيرا ما تتجاوز مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد أعربت الدول الأعضاء أيضا عن اهتمامها بتحسين نوعية التقديرات المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين. وفي الوقت نفسه، فإن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية – وهو عملية

(١) انظر قرارات الجمعية العامة ١٧٠/٦٥ و ١٩٠/٦٥ و ١٢٨/٦٦ وقراري لجنة السكان والتنمية ٢/٢٠٠٦ و ١/٢٠١٣.

طوعية تقودها الدولة تم إنشاؤه من أجل تعزيز الحوار والتعاون بشأن الهجرة والتنمية – أوصى مرارا أيضا بتحسين قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة.

٥ – وينبغي على سبيل الأولوية تحسين القدرة الإحصائية للبلدان على جمع ونشر وتحليل بيانات الهجرة الدولية. وفي تقريره المقدم إلى الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي عقد في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اعتبر الأمين العام تحسينَ قاعدة الأدلة المتعلقة بالهجرة أحدَ الأولويات المواضيعية الثمانية (انظر A/68/190، الفقرة ١١٩). وعلى وجه الخصوص، شدد الأمين العام على الحاجة إلى القيام بمبادرة لبناء القدرات تكون مكرسةً لمساعدة البلدان على تحسين عملية جمع البيانات المتعلقة بالهجرة من خلال تعدادات السكان، ومصادر البيانات الإدارية والدراسات الاستقصائية المخصصة. ولاحظ أيضا أنه ينبغي تشجيع استخدام أهداف ومؤشرات قابلة للقياس من أجل رصد حماية المهاجرين وانتهاكات حقوقهم. وفي التقرير نفسه، سلط الأمين العام الضوء على أهمية التنويه بمساهمات المهاجرين في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وفي الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر الحوار الرفيع المستوى، أكد ممثلو الدول والحكومات على الحاجة إلى بيانات إحصائية موثوقة عن الهجرة الدولية واعترفوا بضرورة دراسة مسائل الهجرة على نحو كاف عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانيا – مصادر إحصاءات الهجرة

٦ – من أجل تعزيز القواعد الإحصائية بغية إجراء مناقشة فعالة بشأن الهجرة الدولية، فإنه من المهم أن نفهم مصادر المعلومات التي يمكن أن نستقي منها بيانات عن هذا الموضوع. ويمكن تصنيف مصادر إحصاءات الهجرة الدولية تصنيفا عاما إلى ثلاث فئات، وهي التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية لعينات والسجلات الإدارية.

ألف – التعدادات السكانية

٧ – تشكل التعدادات السكانية مصادر رئيسية للبيانات عن أعداد المهاجرين الدوليين، والتي يمكن تعدادها إما كسكان مولودين في الخارج أو كسكان أجانب، أي عدد المواطنين الأجانب في أحد البلدان. ومن الممكن أيضا أن تستقي تعدادات السكان معلومات عن المكان الذي كان يقيم فيه الناس قبل سنة أو خمس سنوات من التعداد، مما يجعل من الممكن الحصول على عدد المهاجرين الدوليين الذين وصلوا أثناء الفترة قيد النظر، والذين بقوا في البلد حتى وقت التعداد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون تقديرات الهجرة الصافية

المستقاة عن الفترة الممتدة بين تعدادين باستخدام بيانات التعداد عن مجموع السكان، مع الأخذ في الاعتبار عدد الولادات والوفيات التي حدثت خلال الفترة نفسها.

٨ - وتعتبر تعدادات السكان طريقة جيدة لقياس الهجرة الدولية لعدة أسباب. فالتغطية الشاملة تكفل تغطية السكان المهاجرين بشكل أفضل. ويكفل الاتساق النسبي في صياغة الأسئلة تحسين قابلية البيانات للمقارنة بين التعدادات. ويعني استخدام التعدادات لجمع شتى المعلومات الاجتماعية الديمغرافية أن هناك إمكانية لتحديد خصائص المهاجرين الدوليين من حيث بعض الخصائص الديمغرافية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية الواردة في استبيان التعداد.

٩ - ومن ناحية أخرى، فإن استخدام التعدادات يفرضُ أيضا عددا من القيود على قياس الهجرة الدولية. أولا، البيانات غير متاحة في كثير من الأحيان، وعادة مرة كل عشر سنوات. ثانيا، لأن التعدادات لا يمكن أن تستوعب سوى عدد محدود من الأسئلة المتعلقة بالهجرة، فإنها لا تستطيع أن توفر المعلومات المفصلة اللازمة لإجراء تحليل مفيد لأسباب الهجرة الدولية أو للنتائج المترتبة عليها. ثالثا، إن المعلومات عن التدفقات البشرية الدولية، التي تم الحصول عليها إما بطريقة مباشرة عن طريق طرح الأسئلة أو بطريقة غير مباشرة باستخدام أساليب التعداد عادة ما تكون معلومات غير مكتملة أو مجزأة. وأخيرا، إن تعدادات السكان، بحكم طبيعتها، لا يمكن أن توفر معلومات موثوقة عن الهجرة من أحد البلدان.

باء - الدراسات الاستقصائية لعينات

١٠ - يجري حاليا استخدام نوعين من الدراسات الاستقصائية لعينات لقياس أو دراسة الهجرة الدولية: الدراسات الاستقصائية لعينات من الأسر المعيشية والدراسات استقصائية للمسافرين التي تُجرى على الحدود. وتخدم الدراستان الاستقصائيتان أغراضا مختلفة تماما.

١١ - وتشمل بعض الدراسات الاستقصائية لعينات من الأسر المعيشية دراسات استقصائية متخصصة للهجرة الدولية، في حين أن البعض الآخر لا يركز فقط على الهجرة الدولية، بل يشمل أسئلة عن هذا الموضوع. وتكمن نقطة القوة في الدراسات الاستقصائية لعينات من الأسر المعيشية عند دراسة الهجرة الدولية في الكم الهائل من المعلومات التي تجمعها بالمقارنة مع مصادر أخرى للبيانات. وتسمح المعلومات التي تم جمعها عن الأسر المعيشية من خلال الدراسات الاستقصائية لعينات بإجراء تحليلات متعمقة للأسباب المحتملة للهجرة الدولية وما يترتب على ذلك من نتائج على الأشخاص المعنيين. والمرونة هي إحدى المزايا الأخرى لاستخدام الدراسات الاستقصائية لعينات من الأسر المعيشية بالمقارنة مع مصادر أخرى، وهذه تسمح بجمع معلومات عن مجموعة المهاجرين الأكثر أهمية بالنسبة للدراسة. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أنه نظرا لانخفاض النسبة المئوية للمهاجرين الدوليين الموجودين في معظم

البلدان، فإن حجم العينة في الدراسة الاستقصائية يجب أن يكون كبيرا إلى حد معقول. إذ من غير الممكن إجراء تحليل مفيد إلا بوجود قدر كافٍ من المهاجرين.

١٢ - بعض الدراسات الاستقصائية عن الهجرة الدولية تستهدف مباشرة الأشخاص الذين يعبرون أو هم على وشك أن يعبروا الحدود الوطنية. ويجري الاضطلاع بهذه الدراسات الاستقصائية من خلال المقابلات وجها لوجه مع عينة من الركاب عندما يدخلون أو يغادرون البلد. وتُستقصى عينة من طريق أو ميناء، في يوم معين وفي غضون فترة معينة. وخلال تلك الفترة، يجري اختيار ركاب معينين بطريقة منهجية لاستجوابهم أثناء عبورهم. وحقق عدد من البلدان نجاحا لا بأس به في استخدام الدراسات الاستقصائية للمسافرين لتحديد هوية المهاجرين الدوليين. وتبدو آلية جمع البيانات هذه أكثر ملاءمة للبلدان الجزرية التي ليس لها حدود برية مع البلدان الأخرى. وأحد التحديات الرئيسية في الحصول على بيانات في نقاط العبور الحدودية يتمثل في الحجم الهائل لعابري الحدود وأن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يعبرون الحدود يفعلون ذلك لأغراض أخرى غير تغيير محل الإقامة. وبالتالي، فإنه من الصعب التمييز بين المهاجرين والمسافرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسات الاستقصائية للركاب تفتقر إلى إطار مناسب لأخذ العينات.

جيم - السجلات الإدارية

١٣ - يمكن تصنيف السجلات الإدارية التي يمكن أن تستخدم في دراسة الهجرة الدولية في ثلاث فئات رئيسية هي: السجلات الإدارية، وجمع البيانات على الحدود وغيرها من المصادر الإدارية.

١٤ - وتشمل السجلات الإدارية سجلات السكان وسجلات الأجانب وغير ذلك من الأنواع الخاصة من السجلات، التي تغطي فئات محددة من الأشخاص، مثل طالبي اللجوء. ويمكن أن تقدم السجلات الإدارية معلومات عن فئات معينة من الأشخاص الذين يغيرون بلد الإقامة المعتادة، ومن ثم تنطبق عليهم صفة مهاجرين دوليين.

١٥ - وتُجمع البيانات على الحدود في موانئ الدخول إلى البلد والخروج منه، بغض النظر عما إذا كانت تلك الموانئ تقع فعلا على الحدود. وهي تشمل المطارات وغيرها من المواقع التي يدخل أو يخرج منها أشخاص رسميا من أراض وطنية. ومزية الإحصاءات المستقاة من البيانات المجموعة على الحدود أنها تعكس حركات العبور الفعلية بدرجة عالية من الدقة من حيث التوقيت، ووسيلة النقل وميناء الدخول أو المغادرة. ومع ذلك، فإن مهمة جمع المعلومات المقدمة من جميع الأشخاص الواصلين إلى إقليم وطني والمغادرين له تتجاوز الإمكانيات المتاحة للكثير من البلدان.

١٦ - وبالإضافة إلى السجلات، هناك مصادر إدارية أخرى للبيانات المتعلقة بالتدفقات إلى الداخل أو الخارج لفئات معينة من المهاجرين الدوليين. فعلى سبيل المثال، الإحصاءات المستقاة من إصدار تصاريح الإقامة قد تشير إلى تدفقات الأجانب إلى أحد البلدان؛ والإحصاءات المستقاة من إصدار تصاريح العمل يمكن أن تشير إلى تدفقات العمال المهاجرين الأجانب؛ والإحصاءات المستقاة من الموافقات الرسمية التي يحصل عليها المواطنون للعمل في الخارج يمكن أن تكون مؤشرا على هجرة اليد العاملة.

١٧ - وإن جميع المصادر الإدارية المشار إليها أعلاه تجمع بينها صفةٌ مشتركة: فالإحصاءات المستقاة منها عادة ما تشير إلى سجلات إدارية بدلا من أن تشير إلى أشخاص. وبالتالي، فإن عدد تصاريح الإقامة الصادرة على مدى السنة قد لا يكون معادلا لعدد الأشخاص الذين دخلوا في تلك السنة، إذا كان الشخص قد تلقى أكثر من تصريح إقامة في عام واحد أو إذا كان الترخيص الممنوح إلى رب الأسرة يشمل الأشخاص الذين يعيلهم. وبالمثل، فإن عدد عمليات الترحيل التي نفذت خلال الفترة قد يكون أكبر من عدد الأشخاص الذين تم ترحيلهم إذا ظل المرحلون يعودون وجرى إرجاعهم عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعددُ طلبات اللجوء المقدمة يمكن أن يقلل من عدد طالبي اللجوء المعنيين عندما يُقدم طلبٌ واحد باسم جميع أفراد الأسرة.

١٨ - والجانب السلبي الآخر لاستخدام المصادر الإدارية يتمثل في أن بعض التصاريح تصدر في بعض الأحيان ليس فقط للأجانب الوافدين حديثا إلى البلد ولكن أيضا للأجانب الذين أقاموا في البلد لفترة من الزمن، والذين يطلبون إما تجديد تأشيرة الإقامة أو تغيير نوعها. والإحصاءات الناتجة عن تلك السجلات الإدارية قد لا تعكس بالتالي العدد الفعلي للمهاجرين الوافدين.

ثالثا - توافر إحصاءات الهجرة والحواجز التي تحول دون إتاحة البيانات

١٩ - ثمة نوعان من مقاييس الهجرة الدولية يُستخدمان عادة: الأول يقيس أعداد المهاجرين الدوليين، والآخر يقيس التدفقات. وترد في الفرعين ألف وباء أدناه لمحة عامة عن الإحصاءات المتوفرة عن أعداد المهاجرين الدوليين، وعن التدفقات، على التوالي. وفي الفرع جيم، نناقش العراقيل التي تحول دون تقديم بيانات عن الهجرة على الصعيد الدولي.

ألف - البيانات المتاحة عن أعداد المهاجرين الدوليين

٢٠ - بالنظر إلى أن التعدادات السكانية قد أجريت في معظم بلدان العالم، فإنها يمكن أن توفر أكثر المعلومات قابلية للمقارنة على الصعيد الدولي عن الهجرة الدولية. وتشمل

تعدادات السكان عادة أسئلة عن المواضيع الثلاثة التالية، التي يمكن أن تُستقى منها معلوماتٌ ذات صلة بالهجرة الدولية: بلد المولد، والمواطنة، وسنة أو فترة الوصول إلى البلد. وتم تشجيع إدراج هذه المواضيع في استبيان التعداد السكاني في المعايير الإحصائية الدولية مثل منشور مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ٢[٢]، والذي يدرجها كمواضيع أساسية.

٢١ - الجدول ١ يبين مدى توافر البيانات عن أعداد المهاجرين، المستقاة من التعدادات السكانية على الصعيد الدولي. وتُجمع هذه البيانات بواسطة استبيان تعداد الحولية الديمغرافية للأمم المتحدة[٣]. وبناء على تعدادات أجريت في جولة عام ٢٠٠٠، قدم ١٣٠ بلدا ومنطقة بيانات عن أعداد المهاجرين فيها (المولودون في الخارج أو السكان الأجانب) إلى شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن ٦٤ بلدا لم تفعل ذلك من التعدادات التي أجريت في جولة عام ٢٠١٠، كما هو الحال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يزداد عدد البلدان والمناطق التي ترسل تقارير إلى الشعبة في السنوات المقبلة، لأن التعدادات المقررة استكملت وتم الانتهاء من جدولة البيانات التي ربما كانت قد أُعطيت أولوية منخفضة. ويشير الجدول ١ أيضا إلى أن توافر البيانات عن أعداد المهاجرين ينخفض عندما تُطلب معلومات إضافية، مثل البلد الأصلي.

الجدول ١

عدد البلدان والمناطق التي تقدم بيانات عن أعداد المهاجرين الدوليين المستقاة من التعدادات السكانية، حسب جولة التعداد

بيانات عن أعداد المهاجرين الدوليين (المولودون في الخارج أو الأجانب)	جولة تعداد عام ٢٠٠٠	جولة تعداد عام ٢٠١٠
مجموع الأعداد	١٣٠	٦٤
الأعداد حسب بلد المنشأ	١٠٦	٤٧

٢٢ - يبين الجدول ٢ الفجوة بين إحصاءات الهجرة المجموعة والإحصاءات المتاحة. من الناحية النظرية، إذا كان التعداد يتضمن أسئلة عن بلد المولد و/أو المواطنة، إذ ينبغي أن تكون البيانات متاحة عن المولودين في الخارج و/أو الأجانب. ولكن في الممارسة العملية،

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07.XVII.8.

(٣) استبيانات التعداد المرسلة إلى البلدان متاحة في العنوان التالي: Http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/dyb/dybquest.htm.

ليس هذا هو الحال دائما. وبالنسبة لتعدادات السكان في جولة عام ٢٠٠٠، أرسل ٧٦ في المائة فقط من البلدان التي أدرجت أسئلة عن بلد المولد و/أو بلد المواطنة إلى الشعبة الإحصائية بيانات عن أعداد المهاجرين الدوليين (المولودون في الخارج أو الأجانب). وبالنسبة لجولة عام ٢٠١٠، لا يزال معدل الإبلاغ منخفضا (٤٧ في المائة)، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الجدول ٢

البلدان والمناطق التي جمعت بيانات، وأبلغت عنها، عن أعداد المهاجرين الدوليين المستقاة، من التعدادات السكانية، حسب جولة التعداد

جولة تعداد عام ٢٠٠٠			جولة تعداد عام ٢٠١٠		
عدد البلدان/المناطق التي جمعت بيانات	عدد البلدان/المناطق التي قدمت بيانات	النسبة المئوية للبلدان/المناطق التي قدمت بيانات	عدد البلدان/المناطق التي جمعت بيانات	عدد البلدان/المناطق التي قدمت بيانات	النسبة المئوية للبلدان/المناطق التي قدمت بيانات
١٧٠	١٣٠	٧٦	١٣٧	٦٤	٤٧

باء – البيانات المتاحة عن تدفقات الهجرة الدولية

٢٣ – تُستخدمُ مختلف مصادر البيانات، من قبيل المصادر الإدارية والدراسات الاستقصائية لعينات، على الصعيد الوطني لجمع بيانات عن تدفقات الهجرة الدولية. واستأنفت الشعبة الإحصائية في نيسان/أبريل ٢٠١١ جمع بيانات عن تدفقات الهجرة السنوية من خلال نظام جمع البيانات للحولية الديمغرافية بإرسال استبيان عن إحصاءات الهجرة والسفر الدوليين[٣] إلى المكاتب الإحصائية الوطنية[٤]. ويبين الجدول ٣ عدد البلدان والمناطق التي قدمت بيانات مرة واحدة على الأقل منذ عام ٢٠١١ بالنسبة لكل جدول وارد في الاستبيان. ولم تدرج البلدان التي تقدم بيانات إلى المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وذلك من أجل تفادي الازدواجية في جهود جمع البيانات. وبإيجاز، فإن عدد البلدان والمناطق التي يمكن أن تقدم إحصاءات عن تدفقات الهجرة الدولية إلى الشعبة الإحصائية لا يزال منخفضا للغاية.

(٤) أرسل الاستبيان إلى جميع البلدان ما عدا بلدان المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

الجدول ٣

عدد البلدان والمناطق التي قدمت إحصاءات عن تدفقات الهجرة الدولية مرة واحدة على الأقل في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

التدفقات إلى الداخل	عدد البلدان/المناطق التي تقدم إحصاءات
التدفقات السنوية إلى الداخل حسب سبب الدخول والجنس	٢٩
التدفقات السنوية إلى الداخل حسب غرض الإقامة في الخارج وحسب الجنس	١٤
عدد المهاجرين الدوليين الوافدين حسب حالة المواطنة والعمر والجنس	٢٤
عدد المهاجرين الدوليين الوافدين حسب بلد المواطنة والجنس	٢٣
عدد المهاجرين الدوليين الوافدين حسب بلد الإقامة المعتادة سابقا والجنس	١٦
التدفقات إلى الخارج	**عدد البلدان/المناطق التي تقدم إحصاءات**
التدفقات السنوية إلى الخارج حسب الحالة وقت المغادرة وحسب الجنس	٢١
التدفقات السنوية إلى الخارج حسب غرض السفر إلى الخارج والجنس	١٦
عدد المهاجرين الدوليين المغادرين حسب حالة المواطنة والعمر والجنس	١٨
عدد المواطنين المهاجرين حسب بلد الإقامة المعتادة في المستقبل والجنس	١٤

جيم - العقبات أمام إتاحة إحصاءات الهجرة على الصعيد الدولي

٢٤ - التحليل الوارد أعلاه بشأن توافر البيانات يكشف عن أن هناك ثغرات في إحصاءات الهجرة، بالنسبة للأعداد والتدفقات، على الصعيد الدولي. ويمكن أن يتوقف توافر البيانات على عدد من العوامل، مثل آليات التنسيق في النظام الإحصائي الوطني، وتوافر البيانات وإمكانية الحصول عليها، وحسن توقيت البيانات والقيود المفروضة على الموارد.

٢٥ - وفي العديد من البلدان والمناطق، تنتج المكاتب الحكومية المختلفة إحصاءات تستقيها من المسؤوليات الإدارية التي يضطلع بها كل منها. ويصحُ هذا على الأغلب بالنسبة لجمع الإحصاءات عن تدفقات الهجرة، حيث تقع المسؤولية على عاتق الوزارات التنفيذية بدلا من المكاتب الإحصائية الوطنية. وإن غياب آليات التنسيق بين مختلف الوكالات المعنية في إنتاج ونشر بيانات الهجرة قد يؤدي إلى عدم اتساق التعاريف المستخدمة وعدم إمكانية المقارنة بين الإحصاءات، والحد من نطاق نشر الإحصاءات.

٢٦ - والبيانات التي تنتجها الوكالات المختلفة التي تشكل النظام الإحصائي الوطني يجب أن تكون متاحة في شكل يسهل الاطلاع عليها. ولأسباب شتى، مثل تدني القدرة التقنية، أو الاهتمام بسياسة محددة أو الاحتياجات من البيانات، فإن جمع ونشر الإحصاءات عن الهجرة الدولية قد لا يكونا أولوية قصوى في العديد من البلدان. وحتى عندما يتم جمع

البيانات، فإنها قد لا تكون متاحة بسهولة. فعلى سبيل المثال، رغم أن أجهزة مراقبة الحدود تسجل المعلومات المتعلقة بوصول المهاجرين الدوليين، فإن هذه المعلومات كثيرا ما لا يجري تجهيزها على شكل بيانات إحصائية.

٢٧ - وأحد الأدوار المهمة الذي تضطلع به الشعبة الإحصائية هو جمع بيانات وطنية قابلة للمقارنة ونشرها على الصعيد الدولي. والفارق الزمني بين جمع البيانات عن نتائج التعداد السكاني ونشرها في بعض البلدان والمناطق بلغ حدا من الضخامة لدرجة أنه حتى بعد سنوات من إجراء التعداد لم يكن هناك أي رد على الاستبيانات التي أرسلت. وتُعطى إحصاءات الهجرة الدولية المستقاة من تعدادات السكان في كثير من الأحيان أولوية أدنى من الإحصاءات المتعلقة بمواضيع أخرى، وبالتالي فإن نشرها يستغرق وقتا أطول.

٢٨ - وأخيرا، هناك تكاليف مرتبطة بالرد على استبيانات الحولية الديمغرافية. وحجم العبء الذي تواجهه البلدان هو أحد نتائج الميزانية وحجم المكاتب الإحصائية الوطنية ذات الصلة والطلب على الموارد المحدودة، بما في ذلك عدد الاستبيانات وغيرها من الطلبات على البيانات التي يجب أن يستجيب لها المكتب. وحيث إن العديد من السلطات الإحصائية الوطنية تعاني من مسألة الموارد المحدودة، البشرية منها والمالية، لذا يمكن اعتبار إكمال الاستبيانات التي أرسلتها المنظمات الدولية بمثابة عبء عليها واستنزاف لمواردها وأولوية منخفضة. وقد يكون هذا أحد أسباب عدم تقديم بيانات الهجرة إلى الشعبة الإحصائية على الرغم من أنها متاحة للمكتب الإحصائي الوطني.

رابعا - أنشطة المنظمات الدولية في مجال إحصاءات الهجرة الدولية

٢٩ - في السنوات الأخيرة، كثف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى تحسين توافر البيانات عن الهجرة الدولية وجودتها وقابليتها للمقارنة. وهذه الجهود تشمل في كثير من الأحيان جمع وتقييم ونشر إحصاءات الهجرة الدولية ذات الصلة مصنفة حسب الخصائص الديمغرافية والاجتماعية ذات الصلة، ووضع المبادئ التوجيهية والطرائق المتعلقة بجمع وتقييم ونشر إحصاءات الهجرة الدولية.

٣٠ - والشعبة الإحصائية مكلفة حاليا بأن تجمع بصورة منتظمة إحصاءات عن أعداد وتدفقات المهاجرين من أكثر من ٢٣٠ مكتبا من المكاتب الإحصائية الوطنية. وهي تفعل ذلك منذ أوائل الخمسينات. وفي عام ٢٠١١، قامت الشعبة بتوسيع نطاق جمع البيانات عن أعداد المهاجرين الدوليين بإضافة بُعد عن المستوى التعليمي للمهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد استبيان منقح بشأن تدفقات الهجرة الدولية ليعكس أحدث المعايير الدولية، ولتحسين فرص توافر البيانات[٣].

٣١ - وتصدر الشعبة الإحصائية أيضا مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالمفاهيم والأساليب من أجل مساعدة البلدان في مجال جمع ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة. وقد وضعت هذه التوصيات بغرض تحسين نوعية البيانات عن الهجرة الدولية وتعزيز تطبيق المفاهيم والتعاريف المشتركة من قبل البلدان من أجل تحسين قابلية البيانات للمقارنة على الصعيد الدولي. وثمة منشوران حديثان من منشورات الأمم المتحدة يتناولان جمع البيانات عن الهجرة الدولية: توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح ١[٥]، والمبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ٢[٢]. ولمساعدة البلدان على اعتماد التوصيات، يجري حاليا إعداد دليل بشأن استخدام تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية لعينات من أجل قياس الهجرة الدولية. وسيوفر هذا الدليل إرشادات عملية عن كيفية جمع بيانات عن تدفقات المهاجرين وأعدادهم باستخدام تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية لعينات، مع التركيز على مجموعة أساسية من المتغيرات لقياس الهجرة الدولية وتقديم أمثلة على الطريقة التي نجحت فيها البلدان في استخدام مصادر محددة للبيانات أو مجموعة من المصادر لقياس الهجرة.

٣٢ - وطورت شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قاعدة بيانات الهجرة العالمية[٦]، بالتعاون مع الشعبة الإحصائية، والبنك الدولي، وجامعة ساسيكس. وتشتمل قاعدة البيانات على كمٍّ كبير من البيانات عن المهاجرين الدوليين، جرى جمعها من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك تعدادات السكان، والسجلات السكانية والدراسات الاستقصائية الممثلة على الصعيد الوطني وغيرها من المصادر الإحصائية الرسمية.

٣٣ - واعتمدت شعبة السكان على تلك المجموعات البيانية لإنتاج تقديرات عن أعداد المهاجرين مصنفة حسب العمر والجنس وبلدي المنشأ والمقصد، في ٢٣٢ بلدا ومنطقة في العالم. ونشر آخر التقديرات في عام ٢٠١٣[٧]. وتنشر شعبة السكان أيضا بيانات السلاسل الزمنية عن تدفقات الهجرة الدولية إلى الداخل وإلى الخارج، حسب بلد المنشأ، لأكثر من ٤٠ بلدا من بلدان المقصد، وتنتج تقديرات وإسقاطات بشأن إسهام صافي الهجرة الدولية في مجمل التغير السكاني على الصعيد العالمي.

٣٤ - وطوَّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نظاما لجمع البيانات عن أعداد اللاجئين، والتدفقات والخصائص، بما في ذلك الجنس والسن وبلد المواطنة، ويغطي ما يزيد

(٥) ورقات إحصائية، الرقم ٥٨، التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.98.XVII.14).

(٦) متاحة في العنوان التالي: http://esa.un.org/unmigration.

(٧) انظر: http://esa.un.org/unmigration/migrantstocks2013.htm.

على ١٥٠ بلدا، وقد حسَّن هذا النظام التقديرات المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية. وتنتج المفوضية أيضا بانتظام معلومات تفصيلية عن تدفق طالبي اللجوء[٨]. وأنشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن طلاب التعليم الجامعي الذين يدرسون في الخارج حسب بلد المنشأ وبلد الدراسة[٩].

٣٥ - واتخذت مبادرات عديدة أخرى لتعزيز جمع البيانات المتعلقة بالهجرة. وأنتجت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وصندوق الأمم المتحدة للسكان دليلا عمليا من أجل تيسير إنتاج ونشر واستخدام إحصاءات الهجرة الدولية في بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى[١٠]. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، المبادئ التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات لتحسين إحصاءات الهجرة[١١].

٣٦ - ويسعى العديد من المنظمات الدولية للوصول إلى فهم أفضل للعلاقة بين الهجرة والتنمية. وأضاف البنك الدولي وحدات تتعلق بالهجرة والتحويلات المالية إلى عدد من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وأجرى دراسات استقصائية للأسر المعيشية تركز بوجه خاص على الهجرة والتنمية، في حين أضافت منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي أسئلة تتعلق بالهجرة إلى البرامج الحالية للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وخارج منظومة الأمم المتحدة، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإجراء تحسين كبير على تحليل بيانات الهجرة المستقاة من التعدادات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأجرت دراسات لتقييم أثر الهجرة في البلدان التي تستقبل مهاجرين.

٣٧ - وتُبذل جهودٌ حاليا من أجل تحسين التعاون في جمع وتجهيز البيانات المتعلقة بالهجرة. ففريق الهجرة العالمية[١٢]، وهو فريق مشترك بين الوكالات يضم ١٥ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، أنشأ فريقا عاملا معنيا بالبيانات والبحوث

---

(٨) انظر http://stdev.unctad.org.

(٩) انظر http://stats.uis.unesco.org/unesco/ReportFolders/ReportFolders.aspx?IF_ActivePath=P,5.

(١٠) متاح في العنوان التالي: www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/publications/International_Migration_Practical_Guide_ENG.pdf.

(١١) متاحة في العنوان التالي: http://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/publications/Guidelines_improve_emigration_statistics.pdf.

(١٢) انظر: www.globalmigrationgroup.org/.

يسعى إلى تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات والحد من ازدواجية الجهود. وبالمثل، في اجتماع سنوي للتنسيق بين الوكالات بشأن الهجرة الدولية عقدته شعبة السكان، بُذلت جهود من أجل تحديد الثغرات وأوجه التآزر في عملية جمع وتحليل بيانات الهجرة ولتسليط الضوء على آخر المبادرات المتعلقة بالهجرة.

خامسا – الاستنتاجات والطريق إلى الأمام

٣٨ – بُذلت جهود كبيرة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتحسين عملية جمع وتوفير الإحصاءات عن الهجرة الدولية. ومن أجل تحسين توافر إحصاءات الهجرة على الصعيد الدولي، لا بد من عمل المزيد لتشجيع جدولة ونشر بيانات التعدادات عن الهجرة الدولية، وتعزيز التنسيق بين النظم الإحصائية الوطنية من أجل تقديم البيانات المستقاة من مصادر إدارية إلى المكاتب الإحصائية الوطنية وتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرة البلدان (ويشارك في تقديم هذه المساعدة كل من المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التي تقوم بجمع إحصاءات عن الهجرة الدولية).

٣٩ – وخلال الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، طالب ما يزيد على ٥٠ دولة من الدول الأعضاء بإدراج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى تزايد اهتمام الدول الأعضاء بتعزيز فوائد الهجرة بالنسبة إلى التنمية والتصدي لتحديات الهجرة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، فقد ترغب الأوساط الإحصائية الدولية في القيام بمبادرة عالمية لتحسين بيانات الهجرة من أجل عملية وضع السياسات التي تستند إلى الأدلة. وبالنظر، على وجه الخصوص، إلى حجم الهجرة التي تحدث بين البلدان النامية والتأثير الكبير للهجرة على بلدان المنشأ وبلدان المقصد، ينبغي للأوساط الإحصائية الدولية أن تنظر في وضع برنامج مخصص لتنمية القدرات من أجل تحسين جمع وتجهيز وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة لأغراض تخطيط السياسات. وينبغي لهذا البرنامج أن يركز على جميع مصادر بيانات الهجرة المذكورة في هذا التقرير.

٤٠ – ويرجى من اللجنة الإحصائية أن تحيط علما بهذا التقرير.